

ماذا يجري في المملكة السعودية؟

■ **حميدي العبدالله**

في يوم واحد أفردت صحيفتا «الحياة» و«الشرق الأوسط» أمم وأوسع صحفيّتين سعوديتين في الانتشار داخل السعودية وفي الوطن العربي، افتتاحيتين لأبرز كاتبين في المملكة العربية السعودية، هما عبد الرحمن الراشد الذي شغل في فترة سابقة رئاسة تحرير صحيفة «الشرق الأوسط» وإدارة «قناة العربية»، وداوود الشريان مقدّم أبرز البرامج النقدية في محطة MBC، افتتاحيتين ركزتَا على مواقف «مجلس الشورى» السعودي في بعض القضايا الراهنة في الملكة.

داوود الشريان دافع عن «مجلس الشورى» في وجه الانتقادات الموجهة له، لا سيما في قضايا لها صلة بالأوضاع الاقتصادية في المملكة، وشدد على أنّ المشكلة ليست في «مجلس الشورى» بل في حدود الصلاحيات الممنوحة لهذا المجلس، ويقول حرفياً «إننا جميعاً صدقنا مع الوقت، أنّ مجلس الشورى يقوم بدور رقابي وكاننا نخطاب مجلس العموم البريطاني، وهذا فيه ظلم للشورى والشوريين» ويؤكد الشريان «أنّ مجلس الشورى أصبح يشكل عبئا إضافيا على الدورة البيروقراطية في الجهاز الحكومي» ويخلص إلى نتيجة معتبرة وذات دلالات: «الجميع يدرك أنّ لا دور له» أيّ لمجلس الشورى.

بدوره عبد الرحمن الراشد شنّ هجوماً عنيفاً على مجلس الشورى لأنه صوّت ضدّ «مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية» واتهم مجلس الشورى بأنه غير مكترث لما يحيق بالمملكة العربية السعودية من أخطار، وقال حرفياً: كيف وبساطة، وسرعة، يرفض المجلس دراسة مشروع النظام رغم الخطر الصريح والداهم جرسه، ينتشر دعوات الطائفية والعنصرية المختلفة التي دمّرت دولا مجاورة مثل العراق وسورية واليمن، وتنتشر في فضاء المنطقة الإعلامي والديني والاجتماعي عموماً؟ والسعودية لا تعيش في فلك وحدها، بل مهددة بنفس الفيروسات الخطيرة، والهجمات التحريضية عليها عبر الحدود من قوى مختلفة، وبعضها ارتكب جرائم ذات أهداف طائفية في مسجدين شرق السعودية، ويخلص إلى أنّ «الذين لا يشعرون بالمشكلة، ولا يرون الخطر، لا يستحقون المكانة الكبيرة التي منحوا إياها».

لكن هل «مجلس الشورى» السعودي هو أمّ المؤسسات في الدولة السعودية، وكيف يمكن التوفيق بين ما خلص إليه داوود الشريان من أنّ هذه المؤسسة لا دور لها، ورأيها مجرد رأي استشاري، وبين ما خلص إليه عبد الرحمن الراشد من تحميل «مجلس الشورى» مسؤولية صدّ المخاطر التي تتهدّد السعودية وأشار إليها بنفسه؟

لا شك أنّ هذا السجال حول «مجلس الشورى» ودوره ومسؤولياته، والاعتراف بحجم الأخطار الناجمة عن التعتية الطائفية والمذهبية يعكس حداً سياسياً وفكرياً غير مسبوق داخل المملكة العربية السعودية، حراكا ليس هذا السجال مظهره الوحيد، بل فيهماجت الإرهابية مظهر آخر له، وردّ الفعل عبر خروج الآلاف في تشييع شهداء الدمام والقديح مظهر ثالث، ولعل الحرب على اليمن والمأزق الذي دخلت فيه مظهرار رابعاً، وفي كل الأحوال فإنّ سياسة الفوضى والاضطراب تقترب من السعودية، وبالتالي لم تعد أيّ دولة عربية قادرة على النجاة من هذا الخطر الرهييب.

على إيقاع النووي يتحرك الشرق الأوسط

يقرب كثيراً موعد حسم مصير المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، لكن الأمور لا تبدو مرتبطة بالتاريخ الدقيق بعينه، فقد أعلنت واشنطن أنّ التمديد التقني لأيام بعد الثلاثين من حزيران مرّجح، بعدما كانت طهران قد أعلنت شيئاً مماثلاً من قبل، وصار واضحاً أن القضايا التي تضمّنتها الاتفاق الاطراث الموقع في نهاية شهر آذار الماضي بين إيران ودول الخمسة زائداً واحد قد انجزت صياغتها بتوافق تام بالكامل، وأنّ النقاش حول القضايا المستجدة، مثل المطالبة بتفتيش المنشآت العسكرية الإيرانية واستجواب العلماء الإيرانيين، قد تمّ التوصل إلى مخارج بصددها، باعتبارها قضايا من خارج الملف النووي، ويفترض بلوغها تبلور شكل منية على مفاوضات كافية لدى وكالة الطاقة الذرية ستدعي التوجه إلى مجلس الأمن الدولي الذي سيصير الجهة المرجعية للملف النووي من الزاوية السياسية بتراضي الفرقاء جميعاً بعد توقيع الترحمة، وتصير صلاحية المجلس في ضوء المعطيات أن يقرّر التوجه إلى منح الوكالة في هذه الحالة التوفيق والصلاحية اللازمين لمثل هذه الخطوات، أو الرفض أو وضع ضوابط وشروط محددة لحالات بعينها. ما تبقى هو صياغة هذه التفاعاهات النهائية من جهة ومن جهة مقابلة حسم الأليات التفصيلية لرفع العقوبات التي تشترط إيران تلوورها مكتوبة لترضى منح تأشيرة وفدها المفاوضات على النصوص المتفق عليها، ومنحها صفة الاتفاق المبدئي قبل التوقيع، وهذا ما حدا بنائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريakov للقول، إنّ نص الاتفاق النهائي بين إيران والدول الست كبرى منجز وجاهز بنسبة 90 في المئة، موضحاً أنّ هذه النسبة لا تطاول فقط حجم النصوص المنجزة قياساً إلى الحجم الإجمالي للاتفاق، بل طبيعة ونوعية المواضيع التي تمّ التوصل إلى تفاهات نهائية مكتوبة حولها ودرجة أهميتها، ليتمكن القول إنّ الباقي بلوغ النهاية السعيدة هو قطع الـ10 في المئة من الطريق فقط.

حلف الخاسرين يبادر إلى التحرك في الوقت المتبقيّ، ولكن لحماية جنباته من الارتدادات بعدما فشل في تجميع الأوراق، فالسعودية تحت ضغط الفضل اليمني تستشعر تحيّر مناخات المبادرات الأممية نحو اليمن خارج الرؤية الخليجية وتركيا تستشعر تبلور خصاصة للأكراد لتكوين شريط على الحدود السورية التركية، و«الإسرائيلي» المتورّط في لعبة السويداء السورية يستشعر الفضل، ومثله وليد جنبلاط، وما تبقى من الجماعات المسلحة خصوصاً «جبهة النصرة» تعرف مخاطر ما يجري وتتصدّد وتشعل الجبهات لفرض دور وجود وحماية مواقع لها ولمن تمثل إقليمياً.

التحوّلات الأبرز، بعد هجوم المسلحين على درعا جنوب سورية كانت انتفاضة الرئيس التركي رجب اردوغان وحزبه على الأكراد في سورية بعد نجاحهم في التقدّم في تل أبيض وريف الرقة، فكانت عمليات التفجير التي ضنها إنتحاريو داعش ضدّ الجمعات الكردية في عين العرب كوياني على دفعات أشبه بحرب إبادة أرادت رسم خط أحمر للمليشيا الكردية، من البوابة التركية عمية تبلور التفاعاهات الإقليمية بدءاً من الملف النووي الإيراني، وعلى خلفية علاقة التناخبات الكردية، من إضعاف لمكانة تركيا ورئيسها، بالقول إنّ ثمة ما لن تسامو عليه تركيا وهو تشجيع الأكراد على بناء شريط مستقل على الحدود مع سورية يتواصل مع كل من أكراد العراق وتركيا.

أشياء كثيرة ستتغيّر وسنوة عالية وصراخ وضجيج هي سمات الأيام الحارة جدا في مجمل منتصف تموز الموعد الذي يتوقّع توقيع التفاهم النووي فيه أو قبله أو بعده بقليل.

«توب نيوز»

ليالي الهمس في فيينا

–يجتمع في إيران من أجل لمرّة العاشرة تقريباً وزراء خارجية وصنّاع القرار في أهمّ دول العالم مع إيران من أصل قرابة المئة اجتماع.
– بلغ مجموع ساعات الاجتماعات على مستوى وزراء 1000 ساعة، وعلى مستوى الطاقم قرابة المشرة آلاف....

–من يتّوهم أنّ الأمر هو مجرد انصراف لبحث تقني تفصيلي في كيف لا تملك إيران قبيلة نووية وامهم.
–اجتماعات قد لا يتطرّق فيها المجتمعون إلى غير الملف النووي.
– الإصرار على مواصلة الاجتماعات هو إعلان انضمام إيران إلى منظومة تشكلت عالميا لحسابها في مجموعة السبعة أي ستة زائداً إيران.
–الإعلان عن التفاهم النووي بسيط أمام الإعلان عن مجموعة السبعة.
–للمفاوضات مع إيران تشكلت مجموعة الستة أي الدول صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن ومعهم المنايا فقط والنّز إيران.
–مجموعة الثماني القديمة صارت سبعة بعد خروج روسيا والمجموعة تضمّ دولاً غربية فقط بعضها كانت وازنة وما عادت فلا قيمة للمجموعة.
–مجموعة العشرين اقرب إلى الواقع في تمثيل القوى الاقتصادية.
–السبع الكبار ومنهم إيران يرسمون خريطة العالم سياسيا وأمنيا وعسكرياً.

التعليق السياسي

البناء

المؤتمر القومي العربي واستنهاض العمل العربي

■ **زياد حافظ***

أنهى المؤتمر القومي العربي أعماله في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في بيروت في 2 و3 حزيران/يونيو 2015. فتمّ انتخاب أمانة عامة وأمين عام جديدين لمدة ثلاث سنوات، كما أصدر بيانه الختامي. ولقد جاءت في البيان مواقف من الإزمات التي تعصف بالامة بشكل يعكس مزاج الأمة في ضرورة إنهاء الصراعات الدامية والمدرفة للنسيج الوطني والقومي وضرورة سلوك خطوط الحوار في مختلف الملفات الداخلية. كما أكد المؤتمر على فوائبه ومركزية قضية فلسطين وخيار المقاومة في مواجهة الاحتلالات والظلم والتركيز على الدفاع عن اللغة العربية كجزء من خطة الدفاع عن الهوية الجامعة.

ولا تخفى على أحد أنّ المؤتمر تعرّض قبل انعقاده وخلاله وحتى بعد انتهاء أعماله إلى حملة، بل حملات من جهات متناقضة في الصراع الإقليمي والدولي مما يدل على أنّ المؤتمر ائعية ربما لا يدركها أعضاء المؤتمر أنفسهم. فاتهم المؤتمر بأنه منازح إلى محور إقليمي يدعم خيار المقاومة أو إنحيازه إلى المحور المضاد الذي يتساملح مع أعداء الأمة يدل بوضوح على شهية المحاور المتصارعة في اجتذاب المؤتمر، لموافق تلك المعاصرة. غير أنّ استقلالية المؤتمر، وهي من الثوابت التي عمد الأعضاء المؤسسون على صونها منذ تأسيسه، ما لا يجعل المؤتمر محطة اهتمام للقوى السياسية الفاعلة في الأمة.

المؤتمر ليس حزبياً سياسياً ولا يهدف إلى إنشاء حزب سياسي يُضاف إلى قائمة الأحزاب العاملة على الساحة العربية. المؤتمر منبر أولاً وأخيراً يتفاعل فيه أعضاء المؤتمر وهم من كافة التيارات السياسية سواء كانوا ملتزمين في أحزاب أو تكتليات، أو كانوا من الناشطين المستقلين أو الباحثين أو الجامعيين. فما يربطهم بعضهم ببعض علاقتهم عن التزامهم بأبعاد المشروع النهضوي العربي الست والذي ساهم في صوغه نشاطه وفقرون وباحوث من مختلف التيارات السياسية، أي من السلاتات القومية التقليدية، من التيارات الإسلامية السياسية، من اليساريين، ومن الليبراليين. فالالتزام بالمشروع النهضوي العربي هو ما يعرّف عن العربي في مطلع القرن الواحد العشرين ويشكل المحطة الحالية في مسارات العروبة وهو مصطلح أوجده الباحث مسديت الدكتور يوسف شويري. ويعود إلى مركز دراسات الوحدة العربية الفضل في دعوة المشاركين في صوغ المشروع، فاستندت المناقشات التي امتدت على عشرين سنة حتى الإعلان عن المشروع في شباط/فبراير 2010 في الذكرى الثامنة والخمسين لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام 1958.

إذن، المشروع النهضوي العربي هو الذي يربطنا جميعاً في المؤتمر القومي العربي. وهو الذي يجب أن يتحوّل إلى متن الخطاب العربي المعاصر في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة من مشاريع مشبوهة تهدف إلى تزييق وتفتيت الأمة، ودولا، ومجتمعات، وهوية، وثقافة، وحصارة، وتاريخ، ومستقبل في آن واحد. ولو كانت هناك إمكانية من إعادة جماعية للربح والمسلمين، لما تردّد أعداء الأمة في القوم بذلك!

كما ماذا بعد؟ فقد يمكننا من خلال المؤتمر ومؤسساته وحول مبادرات المشاركين في المؤتمر تحويل المشروع إلى حقيقة قائمة؟ سؤال يرسم الجمع والحرصين على بقاء عربيتهم. لا نذعي أنّ تلك الإجابة على ذلك السؤال، بل ربما لدينا بعض الأفكار التي يمكن مناقشتها.

نتخلّق من جردة إيجابيات المؤتمر وسلبياته.

جردة الإيجابيات

ففي خاتة الإيجابيات، نسجّل أولاً الوعي المتزايد عند أكمزية الأطراف العربية لضرورة الخطاب الجامع الذي يقف على النهج العربي. فهذه الخطاب جاء في نفس المؤسسين للمؤتمر في ظل موازين قوّة آنذاك كانت على نقبض من مضمون الخطاب العربي. واليوم يعتبر

العديد من العروبيين أنّ اللحظة الراهنة مؤاتية لاستعادة الخطاب العربي مكانته في توجيه الأمة.

ثانياً، نسجّل استقلالية المؤتمر في مواجهة التجاذبات المحورية داخل الأمة. والحرص على تلك الاستقلالية هي مصدر قوّة وضعف في آن واحد. مصدر القوّة هو في قيمة الموقف المعنوي الذي يمثله المؤتمر وخاصة على الصعيد القوي الشعبي. ولكن هذه الاستقلالية لا تستيهوي دول النظام العربي القائم الذي يريد كل من دوله اجتذاب المؤتمّر على أجندته الخاصة. فالمؤتمر مع جميع هذه الدول في مواجهة أعدائها كما هو في مواجهة أخطائها بقوى شعوبية. أما مصدر ضعف المؤتمّر من خلال استقلاليته فيمكن في الحصار المنهج على المؤتمر وعلى خطابه سواء في الإعلام أو في السياسات.

ثالثاً: نسجّل أيضاً في قائمة الإيجابيات بلورة ثقافة التحوّل في المناصب سواء في الأمانة العامة، أو في منصب الأمين العام، أو في إدارة جلسات المؤتمر. ولكن أهمّ من كل ذلك بلورة ثقافة استيعاب الرأي الآخر في مختلف القضايا. وقد برزج البعض لعدم تبني المؤتمر مواقف حدّاة ترضيهم. فنهج المؤتمر هو اعتماد الخطاب الذي يفيد بدلا عن الخطاب الذي يرضي. فالإتران ليس نقبضاً للمواقف الواضحة ولا للثوابت التي لم يتخل عنها المؤتمر منذ تأسيسه. والإتران هو مزاج الأمة والمؤتمّر هو ميزانها.

رابعاً: نلاحظ تنوّع أعضاء المؤتمر. فجميعهم شخصيات مرموقة في مجتمعاتهم ويتأتون من بيئات ومشارب مختلفة. وجميعهم متفقون على إنجاز المشروع النهضوي العربي.

رغم كل ذلك لئدي المؤتمر القومي العربي رأس مال معنوي لا يستهان به، وإلا لما كان الهجوم المستمرّ عليه. كماكنا يُعنى بشكل دوري وفغا العربية في زمن الردة السياسية، يتمّ التهيّج على ربما آخر حصن للعروبة. ولكن العروبة عصية على ذلك ومستمرّة رغم كل التامر عليها.

المهام الممكن إنجازها؟

ويبقى السؤال ما هي المهام التي يمكننا أن ننجزها؟
في رأينا، هناك أربعة أنواع من المهام، المهمة الأولى هي الاستمرار في مقاربة القضايا الساخنة والمبادرة على حدّ سواء في الأمة على ثلاث قواعد. القاعدة الأولى هي قاعدة الثوابت التي أكّدها المؤتمر منذ تأسيسه وفي مقدمتها قضية فلسطين والذي يذكر بها في بياناته والمتجنّدة في الأبعاد الست للمشروع النهضوي العربي. القاعدة الثانية هي قاعدة تقدير الموقف بدقة ويعقل بآراء لموازين القوّة في اللحظة الراهنة. والقاعدة الثالثة هي الإتران في صوغ الموقف. وفقاً لتلك القواعد يستطيع المؤتمر الحفاظ على استقلاليتها وقوته المعنوية.

المهمة الثانية هي تحسين وتطوير العلاقات بين المكوّنات السياسية للأمة، وخاصة الكتلة التاريخية بين النّيار القومي التقليدي والتيّار الإسلامي السياسي بتشكيلاته المتنوّعة. هناك من لا يريد تقارب التّيارين على قاعدة المشتركة، وذلك عند الطرفين، ولكن مزاج الأمة كما نلمسه من لقاءتنا مع العديد من العروبيين في مختلف الأقطار يحبّب ثقافة التقارب لأننا من نسجج ثقافة الوحدة.

أما المهمة الثالثة، فهي توسيع قاعدة المؤتمّرين المقتصرة حتى الآن على الباحثين والناشطين السياسيين والثقابين. نؤد إيدخال إلى تلك القاعدة المبدعين من أدباء وفنّانين ومسرحيين ومخرجين وعلماء في العلوم. فجميعهم يستطيعون التعبير عن هواجس الأمة وتعبئة القدرات والطاقت.

المهمة الرابعة هي التشجيع على إطلاق مبادرات كالمبادرات المذكورة سابقا والتي تحمل قضايا الأمة للعالم. فالترابط بين قضايا الأمة وقضايا الإقليم وقضايا أحرار العالم في عالم معول يفرض التناقش، فعلى

سبيل العمل تتعاظم التأييد للقضية الفلسطينية المتدورة في ذلك.

هذه بعض الأفكار تتمنّى أن يتمّ النقاش بها.

* أمين عام المؤتمر القومي العربي

آراء

الحكومة الفلسطينية بين التهدئة والمبادرة الفرنسية

■ **رامز مصطفى**

ملفات سياسية ثلاثة أو على الأقلّ إثنان منها، باتت مطروحة بقوة أمام السلطة الفلسطينية ورئيسها وفريقه السياسي، وهي التهدئة في غزة، والحكومة الجديدة، والمبادرة الفرنسية. والثلاثة أتت في توقيت متزامن، وتمثّل تحدياً مضافاً لجملة التحديات التي تواجهها السلطة ومنظمة التحرير، بل وسائر الفصائل الفلسطينية. هل ثمة رابط بين هذه الملفات، وأنّ كانت لا تبدو كذلك، ولكن تقاطع عند موضوع حيوي واستراتيجي يمس القضية الفلسطينية وبنوايتها الوطنية، وتحديداً تقطعتي التهدئة والمبادرة الفرنسية. ومسألة تشكيل حكومة جديدة تحت مسمى «حكومة وحدة وطنية»، التي ستكون إما برئاسة الدكتور رامي الحمد لله، أو كما نقل عن لسان عزّام الأحمد فإنّ رئيس الحكومة الجديدة من الممكن أن يكون رئيس السلطة السيد محمود عباس ذاته.

وهنا لا بدّ من التذكير بأنّ حركة حماس لم تمنع في اتفاق الدوحة في شباط 2012 بينها وبين فتح، أنّ يتولى أبو مازن رئاسة الحكومة، والأمر ذاته تكرر في اتفاق مخيم الشاطئ 2014. وعلى الرغم من محاولات تسويق أنّ استقالة حكومة الدكتور رامي الحمدالله قد جاءت من خلفية أنّ عدم التجانس والتفاهم بين رئيسها وعدد من وزرائه هو السبب، وهذا ظاهر الأمور التي يطلقها الناطقون الإعلاميون باسم السلطة أو فتح. وهذا مشكوك فيه، فالحديث عن الحكومة يأتي بعد تصاعد وتيرة الحديث عن قرب التوقيع على تهدئة طويلة في غزة يكون طرفاها حماس و«إسرائيل» وبرعاية ومواكبة من جهات دولية وإقليمية كان لافتاً للاتجاه. فقرار تشكيل حكومة وطنية جديدة مكوّنتاها من الفصائل، هي على صلة مباشرة أو لا بالتهدئة وثانياً بالمبادرة الفرنسية.

الشق المتعلق بالتهدئة يقود إلى احتمالين، الأول يتمثّل في محاولة السلطة قطع الطريق على أصحابها والعاملين عليها، والقول لا يمكن تجاوز السلطة أو تجاهلها. وتشكيل الحكومة تحت مسمى «وحدة وطنية»، يأتي في سياق وضع الفصائل اللحكومة في مواجهة حركة حماس، الطرف الأدنى المقترض في التهدئة، وبالتالي الاستواء بالفصائل في مواجهة الطرف «الإسرائيلي». أما الاحتمال الثاني يتمثّل في تحضير المشهد الفلسطيني للمرحلة المقبلة باتجاهين، الأول أنّ التهدئة وعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة بين حماس من جهة والسلطة وفتح من جهة ثانية، لا تمنع نقاشات وحوارات قد تجري أو اجتماعات تعقد بعيدا عن وسائل الإعلام تتطرق لملف التهدئة، خصوصا إذا ما لاحظنا أنّ حكومة التوافق الوطني كانت ثمره اتفاق مخيم الشاطئ في نيسان 2014، الذي أنما يعني أنّ تشكيل الحكومة الجديدة ممزّج الوحيد هو موافقة حماس عليها، ودون ذلك سيُحرّر حماس من أيّة التزامات، وقد يدفعها إلى إعادة الانقسام الجغرافي بعد السياسي.

وبالضرورة أنّ أخذ رأي حماس في تشكيل الحكومة سيؤدي إلى نقاشات وحوارات في مواضيع أخرى، والحديث عن التهدئة في الأوليات. أما الاتجاه الثاني يتعلق بالمبادرة الفرنسية، والتي حملها إلى المنطقة وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس، مسوقاً لها بعناوين ومحدّات سياسية وإجرائيّة تنتهي بحل نهائي بين منظمة التحرير والسلطة من جانب، و«إسرائيل» من جانب آخر. هذه المبادرة التي رغب بها رئيس السلطة الفلسطينية، ذهبت وتسلّ وسائل الإعلام على لسان مصادر، إلى القول إنّ الفرنسيين قد طالبا الجانبين الفلسطيني و«الإسرائيلي» بالتوقف عن أيّة إجراءات أحادية الجانب في حال البدء بالمفاوضات مجدداً وفق المبادرة، وبالتالي تعهدّ رئيس السلطة بوقف التوجهات الدولية ضدّ الكيان «الإسرائيلي».

لذلك سارعت السلطة إلى تسليم الجنائية الدولية أول إضبارة اتهام في حق الكيان على جرائمه، وكأّن المقصود وضع ودعية الاتهامات واستخدامها لاحقا بحسب تطوّر المسار السياسي نحو المفاوضات من عدمه.

لذلك يأتي تشكيل الحكومة، في سياق الاستعداد للتعامل مع المبادرة الفرنسية، بمعنى أنّ رئيس السلطة الفلسطينية السيد أبو مازن يريد أن يظهر بعمظهر الغير متقدّر. وهو يسعى إلى استرجاع الفصائل التي ستشارك في حكومة الوحدة، وبعضها منذ الآن وجد في المبادرة الفرنسية أيّ لا تستجيب إلى التطلعات الفلسطينية، وتضرب الثوابت الوطنية، فأعلنت رفضها لها. فهي أيّ المبادرة تعترف صراحة ب«إسرائيل» على أنها دولة ذات طابع يهودي، ناهينا عن موضوع مدينة القدس، وشطب حق العودة. لذلك وإنّ اقترضا أنّ الحكومة قد شكلت، فهي في وراد أنّ الكثير من الفصائل لن توافق على الانخراط في مفاوضات جديدة وفق المبادرة التي أعلن نتياهاو رفضه.

من يضمن في حال تمّ تلبين مواقف نتياهاو من المبادرة، أن لا يُقدم رئيس السلطة على الضرب بعرض الحائط مواقف الفصائل الراضية بالمبادرة الفرنسية ويذهب مجدداً إلى مفاوضات وثقها، خصوصا أنّ السيد أبو مازن لديه سابقة في تجاوز اللجنة التنفيذية للمنظمة، عندما وافق على الاستئناف المفاوضات من جديد إرضاءً لوزير الخارجية الأميركية جون كيري، والتي استمرت 9 أشهر، وفي نهاية المطاف عمدت «إسرائيل» وبادرت إلى وثقها بعد أن رفضت الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل «اتفاق أوسلو» عام 1993.



خشية خليجية من مرحلة ما بعد الاتفاق النووي

ما يعتبره السعوديون تخلياً عنهم في مواجهة القوّة الإيرانية، قد ينقلب الموقف على السعوديين فصيحج المعلقة بصيغتها الراهنة خطرا على المصالح الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط، لذلك بدأ السعوديون رحلة البحث عن حليف جديد يضمن صيغة الحكم في منطقة الخليج بل وأكثر من ذلك بدأوا رحلة البحث عن حليف عسكري، لكنهم يشخون إيران النووية قوية إقليمية، والنووي بين الغرب وإيران ليس كما قبله وهم يشخون الانتماع الإيراني من قبل دعم تحركات شعبية داخلية على أنظمة الحكم في الخليج، تلك الأنظمة كانت سابقا ضمن الكتالة الأميركية وممنوع المنس بصيغتها أما مستقبلا يخشى حكام الخليج أن يتحوّل الأمر إلى شأن داخلي لا يلقى الولايات المتحدة والتي كتبت دول الخليج باتفاقات اقتصادية لايمكن المساس بها، واحتكرت التريليونات النفطية في بنوكها.
وفي ظل مستويات القلق الخليجية هذه، بدأ الخليجيون بمهمة البحث عن بديل استراتيجي جديد، لكن دون وجود استراتيجية خليجية موحدة، عززتها حالة الصدام السعودي القطري في الأزمة السورية

بحذ ذاته الذي تتبعته الولايات المتحدة في سياستها الجديدة، وليس منطق القوّة السابق في تعاملات واشنطن، والذي اعتمدته الممالك الخليجية راس حربة في صنع سياستها العنوانية في المنطقة، طبعاً ما وجد الخليج لا تنظر بعين الخوف إلى برنامج إيران النووي باعتبارها يشكل مصدرا لتهديد دولهم من الناحية العسكرية، لكنهم يشخون إيران النووية قوّة إقليمية معترف بها وبمصالحها الحيوية في المنطقة، كما يشخون النموذج الإسلامي الإيراني في الحكم، والذي قد يخري الغرب برمته، والذي أنتج تقدماً وتطورا وحضورا يعكس دول الخليج والتي تمتلك مقومات اقتصادية هامة، لكنها لم تنتج الكثير باستثناء دولة الإمارات العربية التي أنتجت شراكا تجارية مهمة، بل تحوّلت السعودية بدرجة كبيرة إلى منبع لتصدير الإزهاول الوهابي المتطرف، والذي كان سابقا يلقي قبولا ودعما أميركيا لتتاهم المصالح المشتركة، وقدرت الولايات المتحدة على ضبط تلك المصاحب الإراهامية بتنسيق استخباري سعودي أميركي، أما في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من ملفات الشرق الأوسط، وهو